

## المشهد السياسي

بوهيبو يرهن تعاون أميركامع حكومة دياب بتنفيذ شروط:

## أزمة رهيبه مقبله على لبنان



(مروان طحطح)

مرة جديدة، تدخل الولايات المتحدة، علناً، على خط الأزمة في لبنان. وهذه المرة أيضاً، كان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو واضحاً في تهديداته وشروطه، تماماً كما في تصريحه من وزارة الخارجية في بيروت العام الفائت. سعى شروطه بـ«المتطلبات التي تيريدها أميركا للتدخل للمساعدة»، في السابق، خنر اللبنانيين بين السياسة الأميركية، وبين العقوبات الشاملة. يوم أمس، هذ بـ«أزمة مالية رهيبه في غضون أسابيع»، وشروطه للتدخل والمساعدة هو أن يقول اللبنانيون لحزب الله «كفى» وبخلاف الرئيس الفرنسي والأمن العام للامم المتحدة، رفض بومبيو الإجابة على سؤال عما إذا كانت بلاده ستعاقب مع الحكومة الجديدة، رابطاً ذلك بما سماه «أن تكون الحكومة غير فاسدة». ولكي لا يكون تصريح بومبيو لوكالة «بلومبيرغ» مادة للتاويل والاجتهاد، ينبغي إيرادُه حرفياً:

سنلُ بومبيو: «الحالة في لبنان، لديهم حكومة جديدة، ولديهم علاقات بحزب الله. هل ستعمل الولايات المتحدة مع هذه الحكومة الجديدة؟» فاجاب: «علينا أن نختار في ذلك. حتى الآن، لست أدري ما هي الإجابة على ذلك. رايت ما جرى في الساعات الـ24 الأخيرة. لقد كنا واضحين جداً بشأن متطلبات الولايات المتحدة اللازمة للتدخل. لبنان يواجه أزمة مالية رهيبه مطروحة أمامه في الأسابيع المقبلة. نحن مستعدون للتدخل، وتقديم دعم، لكن حصراً للحكومة ملتزمة بالإصلاح. هذا مهم لأميركا، لكن إذا نظرت إلى الاحتجاجات التي تجري في بيروت وفي مدن خارج بيروت، يمكنك أن ترى، تماماً كما في بغداد - أنه شاهد الاحتجاجات في بغداد - إنها ليست احتجاجات ضد أميركا، هذه احتجاجات تطالب بالسيادة والحرية. الاحتجاجات في لبنان اليوم تقول لحزب الله «كفى». نحن نريد حكومة غير فاسدة تعكس إرادة شعب لبنان. إذا استجابت

هذه الحكومة لذلك، وإذا كانت هناك مجموعة جديدة من القادة المستعدين للانترام بذلك، ولتنفيذ هذا الانترام، فهذا هو النوع من الحكومات الذي سندعمه حول العالم وهو النوع من الحكومات الذي سنساعد في لبنان».

في مقابل كلام بومبيو، ركب الأمين العام للامم المتحدة أنطونيو غوتيريس بتأليف الحكومة، وقال إنه سيعمل مع دياب «لدعم الإصلاحات في البلد المثقل بالديون والذي يضارع أزمة اقتصادية»، فضلاً عن

## بومبيو: الاحتجاجات في لبنان اليوم تقول لحزب الله «كفى»

## «المستقبل»: هذا تخريب للعاصمة!

عادت المواجهات إلى محيط المجلس النيابي والسواق بيروت أمس، بالرغم من تأليف الحكومة برئاسة حسان دياب، وانقسام المحتجين حيال الموقف منها. ساعة المواجهة بدأت في وقت باكر عن أيام الاحتجاجات السابقة، إذ بادرت مجموعات إلى محاولة إجهاض العوائق والتحصينات التي عزّزتها القوى الأمنية طوال يوم أمس على مداخل ساحة النجمة. مشهد رثق الحجارة والمفرقعات وقنابل الملطوفون من جهة المحتجين تكثر، وقوبل بمضاريم المياه وقنابل الغاز المسيل للدموع. رقعة المواجهات امتدت إلى ساحة الشهداء ومحيط بيت الكتائب في الصفي، وصولاً إلى مبنى «تاش» في منطقة مار مخايل.

إلى جانب قوى مكافحة الشغب، سُجّل انتشار الجيش اللبناني على مداخل وسط بيروت وقرعاته، ومدع إلى إخلاء ساحتي رياض الصلح الأمين، في وسط بيروت مساء يوم السبت الفائت»، مؤكداً له «أن ما يُشاع عن انتهاك لحرمة المسجد عار من الصحة، والقوى الأمنية لم تدخل إلى داخل المسجد». خروج الرئيس سعد الحريري من التوتّر إلى جمهوره، الأمر الذي بدأ أول من أمس، عبر قطع الطرقات الذي تلا إعلان الحكومة وتجذد أمس، انتقال التوتّر إلى ساحات وسط البلد، وسط معلومات عن جهات تتفكّل المحتجين بالباطص من الشمال والبقاع إلى بيروت، وهو ما نفى تيار المستقبل علاقته به.

غياب الحريري عن التصريح أمس، بعد ما شهده وسط بيروت من «أعمال تخريب على أيدي المرتقة» كما وصف المحتجين قبل أيام... حلّ مبلغ مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان «على مجريات الأمور التي حصلت أمام مسجد محمد الأمين، في وسط بيروت مساء يوم

لبنان في «تعزيز سيادته واستقراره واستقالته السياسي». كذلك أكد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، فرنسا ستفعل كل شيء لمساعدة لبنان على الخروج من الأزمة العميقة التي تعصف به. أما الاتحاد الأوروبي فأشار في بيان له إلى أن «تشكيل الحكومة خطوة أساسية نحو ضمان قدرة البلاد على معالجة الأزمات المتعددة التي تؤثر عليها» مؤكداً دعمه «للبنان في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن

مساعده في تعزيز الحكم الرشيد والحاسية ومكافحة الفساد». داخلياً، الدخان الأبيض الذي خرج من قصر بعدما صعد صور مراسم تأليف الحكومة أول من أمس، لا يعني خروج البلاد من أزمتها الخائفة، فالحكومة العشرينية التي يتقاسمها ائتلاف فريق 8 آذار - التيار الوطني الحر والرئيس حسان دياب، من غير الوارد أن تحقق إنجازات نوعية سريعة، ولا ينبغي أن يتوقع منها أحد أن تفعل ذلك. فهي لم تأت لتعالج حدثاً راهناً، بل انتت بعدما

دخلت البلاد انهياراً سببه عقود من السياسات الاقتصادية التدميرية. الواقع صعب إلى درجة أنه يحتاج فعلاً إلى «عصا سحرية» لا يحملها دياب ولا وزراؤه، لأن التغيير في بنية الاقتصاد يحتاج إلى سياسات تأخذ وقتاً لتنفيذها، وحكومات من نوع آخر. لكن ذلك لا يحجب ضرورة أن تسعى هذه الحكومة إلى استعادة ثقة الناس، بعد أن فقدتها السلطة على مدى السنوات الماضية، ولا سيما أن ولايتها انتت بعد اندلاع انتفاضة الـ17 تشرين الأول. لكن ما صدر على لسان رئيسها وبعض وزرائها لا يُشير بالخير.

فقبل مرور 24 ساعة على إصدارها النور، خرج رئيس الحكومة مُدلياً بتصريح عن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في ما بدا أشبه بنخط أحمر ضد وجود منأخات ونوايا لإقصائه، فقال إن «إقالة سلامة غير واردة الآن، ونحن نريد أن نبني على الإيجابية». وهذا الخط يُعاد رسمه في ظلّ أزمة مصرفية كانت تتطلب من الرئيس الجديد تقديم طمئنيم للمواطنين فيما خصّ وادائعهم المحجوزة وشنخ الدولار. لكنّه عوضاً عن ذلك، قرّر حماية الرجل الذي يحفله أغلب الناس مسؤولية التدهور التقدي، وعلى خطاه سار وزير الداخلية الجديد محمد فهمي حين رسم بدوره جدار حماية للمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان، في عزّ صرخة الشارع ضد عنف القوى الأمنية المفرط بحق المتظاهرين، فأكد أنه لن يُصار إلى إقالة عثمان، معتبراً أن «أداء القوى الأمنية كان بالمستوى المطلوب أثناء الثورة وإن حصلت بعض الأخطاء». أما وزير المالية غازي وزني، فهو أثار موجة زعر في السوق عندما أشار إلى أن «العودة إلى سعر الـ1500 ليرة بات أمراً مستحيلًا». واختار وزني، في تصريح آخر، أن يحذّر خياراته المالية والاقتصادية لمعالجة الأزمة: «الحكومة بحاجة إلى مساعده خارجية». ولكي لا يُفسر هذا التصريح بشكل خاطئ، فإن مستشاره مروان مخايل، الذي كان الموقع يطلب من أحد كبار مديري صندوق النقد الدولي، أعد ورقة عمل نُشرت أخيراً بعنوان «خريطة الطريق للتعاقي»، وجاء فيها: «من أجل تسريع التعاقي، من المستحسن أن نتوصل إلى مساكون إلى الخليج»، ومن دون إعطاء أي وعد في ما يتعلق بـ«ثلاثة الجيش والشعب والقواصة» في البيان الوزاري.

وقبما عقدت الحكومة أول اجتماع لها في القصر الجمهوري برئاسة الرئيس ميشال عون بعد التقاط الصورة التذكارية بمشاركة رئيس مجس النواب نبيه بري، بدأ لأفقا تكرار دياب، لليوم الثاني على التوالي، أن «أول جولة خارجية له ستكون إلى الخليج»، ومن دون تضمين اقتراض 3 مليارات دولار على ثلاث سنوات لاستقطاب 10 مليارات دولار إضافية من الدول المقرضة (السماة مانحة)... وعلى المواطنين التضحية على المدى القصير بينما تتحسن الخدمات العامة على المدى المتوسط». ولتفصيل الية التحسّن المقترضة، استخدم مخايل الكلمة السحرية «الخصوصية».

إذاً، على لبنان التسوّل مجدداً واستبدال الاستدانة القديمة باستدانة جديدة إلى جانب عملية إعادة هيكلة الدين العام، قد لا تكفي ليكون الدين مستداماً، فقدمت الدولة إلى بيع أصولها وإملاكها لإيفاء أموال الدائنين. إنها الوصفة الكلاسيكية نفسها سواء رُجّ لها وزني ومخايل وعشرات غيرهما، أو وردت في تقارير صندوق النقد الدولي، هي الوصفة التي تتضمن تحسين المؤشرات إعادة ضخّ الحياة في نموذج اقتصادي يتحضر من الأولى دفنه ودفن كل ما يمت له بصلة.

واللافت أن تيار اللجوء إلى صندوق النقد الدولي بدأ يتنامى في الأسواق الأخيرة. أبرزهم وزير العمل كميل أبو سليمان، ثم على الرغم من تشكيل الحكومة، وذلك لمواصلة الضغط الدبلوماسي المطلوب، الذي لن يتوقف حتى تحصيل كامل الحقوق وتحقيق الأهداف» (الأخبار)

## تقرير

## صندوق النقد على يمين وزير المال:

## على اللبنانيين التضحية!

## محمد وهبة

سجّل سعر صرف الليرة مقابل الدولار، لدى الصرافين أمس، 2000 ليرة للشراء و2050 ليرة للمبيع. سعر الشراء حدّته نقابة الصرافين في بيان صدر أول من أمس من دون أن تحدّد سعر المبيع أو أي إشارة إلى توفير الكميات اللازمة للسوق. والبيان جاء بعد بضعة أيام على اجتماع النقابة بحاكم مصرف لبنان رياض سلامة والتنسيق معه حول السعر المستهدف، وبأقل من 24 ساعة، ظهرت نتيجة اللقاء: تحوّلت ازواجية سعر الصرف إلى ثنائية على النحو الآتي: سعر الصرف المدعوم بين مصرف لبنان والمصارف، سعر الصرف في السوق الموازية بين الصرافين والمواطنين والذي يتحكّم به الصرافون بما يتناسب مع عمليات المضاربة لجهة التسعير والكميات المتوافرة. سعر الصرف في السوق السوداء بأسعار اصطناعية وكميات استثنائية.

هذا التطوّر في السوق، كان ضرورياً جداً لتفسير تصريحات وزير المال غازي وزني. فهو أثار موجة زعر في السوق عندما أشار إلى أن «العودة إلى سعر الـ1500 ليرة بات أمراً مستحيلًا». واختار وزني، في تصريح آخر، أن يحذّر خياراته المالية والاقتصادية لمعالجة الأزمة: «الحكومة بحاجة إلى مساعده خارجية». ولكي لا يُفسر هذا التصريح بشكل خاطئ، فإن مستشاره مروان مخايل، الذي كان الموقع يطلب من أحد كبار مديري صندوق النقد الدولي، أعد ورقة عمل نُشرت أخيراً بعنوان «خريطة الطريق للتعاقي»، وجاء فيها: «من أجل تسريع التعاقي، من المستحسن أن نتوصل إلى مساكون إلى الخليج»، ومن دون تضمين اقتراض 3 مليارات دولار على ثلاث سنوات لاستقطاب 10 مليارات دولار إضافية من الدول المقرضة (السماة مانحة)... وعلى المواطنين التضحية على المدى القصير بينما تتحسن الخدمات العامة على المدى المتوسط». ولتفصيل الية التحسّن المقترضة، استخدم مخايل الكلمة السحرية «الخصوصية».

إذاً، تقلصت القدرة الشرائية بنسبة 34% لنحو 80% من المقيمين الذين يتناقضون ورايتهم باليرة. لا يهّم طالما أن المسؤولين في لبنان، وقوى النفوذ، يخططون لعملية إعادة هيكلة للدين العام ترضي الدائنين المحليين والأجانب أولاً، ثم يبيع أصول الدولة ثانياً... ما يحصل على مستوى الاقتصاد ليس مهماً، وإعادة هيكلة النموذج حتى لا يصاب بالمرض نفسه ليست هدفاً لأي من هؤلاء المهم كم ستبلغ حصيلة التسوّل هذه المرة وكيف تُوزع.

أيا يكن الحال، من المهم الإشارة إلى أن غالبية الدين العام محلي، أي محمول من جهات محلية بنسبة تصل إلى 90%. مصرف لبنان والمصارف تحمل القسم الأكبر، فيما هناك قسم محمول من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومؤسسة ضمان الودائع، وهناك الأجانب الذين لا تزيد حصتهم على 10 مليارات دولار من أصل دين يقدر أنه بلغ 90 مليار دولار في أيار 2019. السؤال الذي تُثيره هذه الإشكالية هو الآتي: كل دولار موفّق في سنوات اليوربونوندي يبلغ 40 سنتاً على الأقل، ما يعني أنه بإمكان شراء البديون الخارجية كلّها بقيمة 4 مليارات دولار، فهل يمكن التعامل مع الدين من دون صفقات خارجية، أم أن التهوريل بالجامعة يهدف حصراً إلى تكريس اللجوء للخارج؟

في الواقع، يعتقد بعض الخبراء أنه يمكن الاستعانة من قسم كبير من السوادرات، وأنه يمكن خفض أسعار الفائدة إلى الحدود الدنيا من أجل إطلاق عملية الائتمان (القروض للقطاع الخاص) مجدداً، فإلى جانب وجود الكابيتال



10 مليارات دولار سقطت من الدين محمولة من اجانب وقبيلهما الحالية تساهي 4 مليارات (موسوي) هيلم

كونترول، والذي تتوقع ميريل لينتش أن استمراره لسنة أو سنتين أمر ممكن ولكنه يُؤدي إلى تدمير المصارف اللبنانية وانعدام استقامتها، فإن تحويلات المغتربين من الخارج ستستمر ولو بوتيرة أكثر تباطؤاً، ما يعني أن جزءاً من التمويل متوافر للاستيراد، فضلاً عن أن مصرف لبنان التزم بتحويل 4,5 مليارات دولار للمشتقات النفطية والدواء والفحم، وهناك سيولة إضافية

في السوق بقيمة 6 مليارات دولار في الوقت المناسب لشراء السلع والاستيراد وسواه. هذا يعني أنه لن تكون هناك مجاعة، ولا ضرورة أيضاً لأن تكون هناك صفقات خارجية.

لذا يجب إجراء جردة حساب مفصلة وشاملة لكل موجودات لبنان والتزاماته ولا سيما في مصرف لبنان، ليتم تقدير الخسائر وإعادة توزيعها بشكل عادل كما يقترح الوزير السابق شربل نحاس. أما إذا كان هناك اعتقاد بأن صندوق النقد سيقرض لبنان 3 مليارات دولار ويشكّل ضمانه لتدفع الدول 10 مليارات دولار، من أجل لا شيء، فهذا اعتقاد خاطئ لأن اجتماع مثل هذه الدول مع صندوق النقد الدولي هو أصلاً قرار سياسي، وعلى افتراض أن مثل هذا القرار استثماري، ماذا يمكننا أن نطعي الدول والصندوق أرباحاً في المقابل؟

## 34% من القدرة طارت وسعر الصرف ثلاثي الأبعاد

## من الأولويات: ضبط الاستيراد، التعامل مع الليرة والدين

يقول رئيس المركز الاستشاري للدراسات عبد الحلیم فضل الله إن الأولويات التي يفترض أن تقدّمها الحكومة على غيرها باتت واضحة ولا لبس فيها: يجب أولاً التوصل إلى طريقة لمعالجة الدين العام لجهة إبطاء مساره وتقليص كلفته. هذا الأمر مرتبط أيضاً بعجز المالية العامة لأن الدين العام سينمو بوتيرة أسرع في ظل سيناريو تدهور الإيرادات وثبات النفقات ما يزيد العجز ويسرّع تضخمّ الدين العام... لذا نحتاج إلى إجراءات جذرية وملحوظة ولملموسة تُؤدّي إلى خفض قومي للدين العام بنسبة تتراوح بين 20% و30% عبر إجراءات داخلية قد تتضمن زيادة الضريبة على الفوائد، فرض ضريبة على الثروة، إطفاء جزء من الدين العام أو خفض الفائدة عليه...

– بالنسبة للقطاع المصرفي ونقص السيولة والحاجة لإعادة رسملتها، لا بد من أن تكون هناك خطة شاملة لهذا الأمر، علماً بأن أقلّ التقديرات تشير إلى أن حاجات إعادة الرسملة تبلغ 12 مليار دولار بالحدّ الأدنى ويمكن أن تصل إلى 20 مليار دولار. يجب أن تكون هناك خطة متكاملة وفورية تنطوي على إجراءات لاستقطاب هذه الأموال من الخارج وليس منافسة السيولة المحلية عليها، علماً بأن الإجراءات على مستوى الدين العام نقاشات الحكومة.

– بالنسبة لسعر صرف الليرة، فعلياً أن نقرّ إذا كنا نريد الاستثمار بأية الدعم ما يوجد في الاقتصاد والمالية التي تعدّ مستدامة في ظل الدعم، وإذا كنا نريد توسيع هامش التسعير فعن أي سعر وأي هوامش للدعم... كل هذه الأمور يجب أن تكون في صلب نقاشات الحكومة.